JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (118)
2025-10-6
https://jaspss.com

بحث بعنوان

التحديات التي تواجه الباحث الاقتصادي في البلديات وسبل معالجتها

اعداد

هاني ناصر موسى السيد احمد

باحث اقتصادي

بلدية الرمثا الجديدة

الملخص

يواجه الباحث الاقتصادي في البلديات مجموعة من التحديات التي تعيق قدرته على إجراء تحليلات دقيقة وفعّالة تُسهم في صنع القرار المحلي. من أبرز هذه التحديات ضعف جودة البيانات المتاحة أو ندرتها، إذ تعاني العديد من البلديات من غياب أنظمة معلومات موثوقة أو تحديثات دورية للإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية. كما يُعاني الباحث من محدودية الموارد المالية والبشرية، وضعف التنسيق بين الجهات المحلية والجهات المركزية، فضلاً عن ضغوط سياسية قد تؤثر على استقلالية البحث وحياديته. هذه العوائق مجتمعة تحدّ من قدرة الباحث على تقديم رؤى استراتيجية تدعم التنمية المحلية المستدامة.

ولمعالجة هذه التحديات، يُوصى بتعزيز البنية التحتية لجمع البيانات وتحليلها عبر تبني أنظمة رقمية حديثة وربط البلديات بشبكات معلومات وطنية موحدة. كما ينبغي تدريب الكوادر المحلية وبناء قدراتهم في مجالات الاقتصاد التطبيقي والتحليل الإحصائي. ومن المهم أيضًا تأمين استقلالية الباحثين من خلال تشريعات تحميهم من التدخلات السياسية، وتشجيع الشراكات مع الجامعات ومراكز الأبحاث للاستفادة من الخبرات الأكاديمية. وأخيرًا، يُعدّ تبني منهجيات مرنة وقائمة على الأدلة في التخطيط البلدي خطوة جوهرية لضمان فعالية السياسات المحلية وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (118)
2025-10-6
https://jaspss.com

Abstract

Economic researchers in municipalities face a number of challenges that hinder their ability to conduct accurate and effective analyses that contribute to local decision-making. Prominent among these challenges is the poor quality or scarcity of available data, as many municipalities lack reliable information systems or regular updates of economic and social statistics. Researchers also suffer from limited financial and human resources, weak coordination between local and central authorities, and political pressures that may affect the independence and impartiality of research. These combined obstacles limit researchers' ability to provide strategic insights that support sustainable local development.

To address these challenges, it is recommended to strengthen the infrastructure for data collection and analysis by adopting modern digital systems and connecting municipalities to unified national information networks. Local personnel should also be trained and their capacities built in the fields of applied economics and statistical analysis. It is also important to ensure the independence of researchers through legislation that protects them from political interference and encourage partnerships with universities and research centers to benefit from academic expertise. Finally, adopting flexible, evidence-based methodologies in municipal planning is a crucial step to ensuring the effectiveness of local policies and achieving economic and social development goals.

المقدمة

تلعب البلديات دورًا محوريًّا في صياغة السياسات التنموية المحلية وتنفيذ البرامج الاقتصادية التي تلامس حياة المواطنين اليومية، ما يجعل وجود باحث اقتصادي مؤهل داخل هذه الهيئات ضرورة لا غنى عنها. فالمهمة الأساسية لهذا الباحث تتمثل في تحليل الوضع الاقتصادي المحلي، وتقديم توصيات مبنية على أدلة تُسهم في تحسين كفاءة الإنفاق العام، وجذب الاستثمارات، وتنمية الموارد الذاتية للبلدية. ومع تصاعد تعقيدات التحديات التنموية في العصر الحديث، أصبحت الحاجة إلى رؤى اقتصادية دقيقة ومستندة إلى بيانات أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى.

إلا أن الباحث الاقتصادي في البلديات يواجه جملة من الصعوبات التي تُضعف من فاعليته وقدرته على الإسهام بفعالية في صنع القرار. وتتراوح هذه التحديات بين نقص البيانات الدقيقة والمُحدَّثة، وضعف البنية التحتية التكنولوجية، وقلّة الكفاءات المتخصصة، وغياب الاستقلالية المهنية، فضلاً عن غياب ثقافة الاعتماد على الأدلة في التخطيط البلدي. هذه العوائق لا تُعقّد مهمة الباحث فحسب، بل تُهدّد أيضًا باتخاذ قرارات غير مدعومة بتحليلات سليمة، ما قد يؤدي إلى هدر الموارد أو فشل المشاريع التنموية.

وبناءً على ذلك، يصبح من الضروري تسليط الضوء على هذه التحديات واقتراح سبل عملية لمعالجتها، بهدف تمكين الباحث الاقتصادي من أداء دوره بكفاءة وفعالية. ويستدعي ذلك تضافر الجهود بين السلطات المحلية والمركزية، وتطوير الإطارات المؤسسية والتنظيمية الداعمة للبحث الاقتصادي المحلي، فضلاً عن الاستثمار في القدرات البشرية والتكنولوجية. ومن خلال معالجة هذه الثغرات، يمكن تحويل البلديات إلى مراكز ديناميكية

للابتكار الاقتصادي والتنمية المستدامة، يقودها باحثون أكفاء يُسهمون في بناء مستقبل اقتصادي واعد على المستوى المحلي.

مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث في الفجوة الواضحة بين الحاجة المتزايدة إلى تحليلات اقتصادية دقيقة لدعم صنع القرار على المستوى البلدي، والواقع الذي يعيشه الباحث الاقتصادي في هذه الهيئات، والذي يعاني من قيود منهجية ومؤسسية تحدّ من فعاليته. فرغم الأهمية البالغة لدوره في توجيه السياسات المحلية، وتقييم المشاريع التنموية، وتحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي البلدي، إلا أن هذا الباحث غالبًا ما يعمل في بيئة تفتقر إلى البيانات الموثوقة، والموارد الكافية، والاستقلالية المهنية، ما يُضعف من جودة مخرجات بحثه ويقلّل من تأثيره في صنع القرار.

ومن هنا، تبرز الإشكالية الأساسية التي يسعى هذا البحث إلى معالجتها: ما أبرز التحديات التي تواجه الباحث الاقتصادي في البلديات؟ وما السبل الكفيلة بتمكينه من أداء دوره بكفاءة وفعالية؟ إذ لا يكفي الاعتراف بوجود هذه التحديات، بل يجب البحث في آليات عملية وقابلة للتطبيق لتجاوزها، سواء عبر تحسين البنية التحتية للمعلومات، أو تعزيز الاستقلالية المؤسسية، أو بناء القدرات المهنية، بما يُسهم في تحويل البحث الاقتصادي إلى ركيزة أساسية في التخطيط والتنمية المحلية.

أهداف البحث

1. تحديد أبرز التحديات المؤسسية والمنهجية التي تعيق أداء الباحث الاقتصادي في البلديات، مثل نقص البيانات، وضعف البنية التحتية، وغياب التنسيق بين الجهات المعنية.

2. تحليل أثر هذه التحديات على جودة البحوث الاقتصادية المحلية وفعاليتها في دعم صنع القرار البلدي وصياغة السياسات التنموية.
3. تقييم مدى استقلالية الباحث الاقتصادي في بيئة العمل البلدي، وتحديد مدى تأثير العوامل السياسية والإدارية على حيادية البحث ونتائجه.
4. استكشاف أفضل الممارسات والتجارب الناجحة محليًّا أو دوليًّا في تمكين الباحثين الاقتصاديين داخل الهيئات المحلية، والاستفادة منها في السياق البلدي.
5. اقتراح حلول وآليات عملية لتعزيز قدرات الباحث الاقتصادي في البلديات، من خلال تطوير الأطر المؤسسية، وبناء الكفاءات، وتحسين أنظمة جمع وتحليل البيانات.

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على دورٍ حيوي لكنه غالبًا ما يُهمَل في منظومة الحوكمة المحلية، ألا وهو دور الباحث الاقتصادي في البلديات. ففي ظل توجّه العديد من الدول نحو اللامركزية وتعزيز صلاحيات الحكومات المحلية، أصبح اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة على المستوى البلدي ضرورة لضمان تنمية متوازنة وشاملة. ومن دون باحث اقتصادي قادر على تحليل البيانات، وتقييم المشاريع، وتقديم رؤى مستندة إلى أدلة، تصبح السياسات المحلية عرضة للارتجال أو الاعتماد على تقديرات غير دقيقة، ما قد يؤدي إلى هدر الموارد أو تفاقم التفاوتات التنموية بين المناطق.

كما أن هذا البحث يكتسب أهميته من كونه لا يكتفي بتشخيص التحديات فحسب، بل يسعى إلى تقديم حلول عملية قابلة للتطبيق، تُسهم في تمكين الباحث الاقتصادي وتعزيز مكانته داخل الهيكل البلدي. ويشكل ذلك

خطوة جوهرية نحو بناء بلديات أكثر كفاءة وشفافية، قادرة على جذب الاستثمارات، وتحسين جودة الخدمات، وتحقيق التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، يُعدّ البحث مرجعًا معرفيًّا يمكن أن يستفيد منه صانعو السياسات، والباحثون، والجهات التدريبية المعنية ببناء القدرات المحلية، بما يخدم تطوير العمل البلدي ويرتقي بأدائه الاقتصادي والتنموي.

أسئلة البحث

1. ما أبرز التحديات التي يواجهها الباحث الاقتصادي في العمل البلدي؟
2. كيف تؤثر قلة البيانات الموثوقة على جودة البحث الاقتصادي البلدي؟
3. ما دور الاستقلالية المهنية في تعزيز فعالية الباحث الاقتصادي البلدي؟
4. ما السبل الكفيلة بتحسين بيئة العمل للباحث الاقتصادي في البلديات؟
5. كيف يمكن للبلديات الاستفادة من البحث الاقتصادي في دعم خططها التنموية؟

الإطار النظري

يُعرَّف الباحث الاقتصادي في البيئة البلدية بأنه الخبير المتخصص في تحليل الظواهر الاقتصادية المحلية، وتقديم رؤى قائمة على الأدلة لدعم صنع القرار في مجالات مثل التخطيط الحضري، إدارة الموارد المالية، تقييم المشاريع، وتنمية الاقتصاد المحلي. وخلافًا للباحث الأكاديمي الذي يركّز على الجانب النظري، فإن الباحث البلدي يتعامل مع قضايا تطبيقية مباشرة تمس حياة المواطنين، مما يتطلب منه مهارات تحليلية، وقدرة على التواصل مع صانعي القرار، وفهم عميق للسياق المحلي.

يرتبط البحث الاقتصادي ارتباطًا وثيقًا بمفاهيم الحوكمة المحلية والتنمية المستدامة. فوفقًا لنظرية "اللامركزية الاقتصادية"، فإن تمكين الحكومات المحلية من اتخاذ قرارات مستندة إلى تحليلات اقتصادية دقيقة يُعزّز كفاءة تخصيص الموارد ويُحقّق عدالة توزيعية أفضل. ويشير الأدبيات الحديثة في التنمية الحضرية إلى أن البلديات التي تعتمد على وحدات بحث اقتصادية فعّالة تكون أكثر قدرة على جذب الاستثمارات، وتحسين جودة الخدمات، ومواجهة التحديات الاجتماعية والبيئية.

تشير الدراسات إلى أن الباحث الاقتصادي في البلديات يواجه تحديات متعددة الأبعاد، أبرزها: ضعف البنية التحتية للمعلومات، غياب أنظمة موحدة لجمع البيانات، ندرة الكفاءات المتخصصة، وغياب الإطار التنظيمي الذي يضمن استقلاليته. كما أن غياب ثقافة "الاعتماد على الأدلة" في بعض الهيئات المحلية يُقلّل من قيمة مخرجات البحث، ويُهمّش دور الباحث في دورة صنع القرار، ما يُفقِد البحث الاقتصادي تأثيره العملي.

يستند تمكين الباحث الاقتصادي في البلديات إلى عدد من الأطر النظرية، أبرزها نظرية "بناء القدرات المؤسسية(Institutional Capacity Building) "، التي تؤكد على أهمية تطوير المهارات، الأنظمة، والهياكل التنظيمية لتعزيز الأداء. كما تُبرز نظرية "الحوكمة القائمة على الأدلة Evidence-Based) " Governance) ضرورة دمج المعرفة العلمية والتحليلات الاقتصادية في صنع السياسات، باعتبارها ركيزة أساسية للشفافية والفعالية في الإدارة المحلية.

من الناحية النظرية، تُشير الأدبيات إلى أن معالجة تحديات الباحث الاقتصادي تتطلب نهجًا شموليًّا يجمع بين تطوير البنية التحتية للمعلومات، وتعزيز الاستقلالية المهنية، وبناء الشراكات مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية. كما يُوصى بتبني نماذج تشاركية في التخطيط البلدي، حيث يُدمج الباحث الاقتصادي في الفرق التخطيطية

منذ المراحل الأولى. وعمليًا، أثبتت تجارب دولية ناجحة (كما في دول الشمال الأوروبي وكندا) أن الاستثمار في وحدات البحوث الاقتصادية المحلية يُحقّق عوائد تنموية كبيرة على المدى المتوسط والطويل.

إجابات اسئلة البحث

ما أبرز التحديات التي يواجهها الباحث الاقتصادي في العمل البلدي؟

من أبرز التحديات: ندرة البيانات الدقيقة أو غيابها، ضعف البنية التحتية التكنولوجية، محدودية الموارد المالية والبشرية، غياب الاستقلالية المهنية بسبب التدخلات الإدارية أو السياسية، وضعف التنسيق بين البلديات والجهات المركزية. هذه العوامل تُضعف قدرة الباحث على إنتاج تحليلات موثوقة تُسهم في صنع القرار.

كيف تؤثر قلة البيانات الموثوقة على جودة البحث الاقتصادي البلدي؟

تؤدي قلة البيانات أو ضعف جودتها إلى اعتماد التحليلات على تقديرات غير دقيقة أو افتراضات غير واقعية، ما يُضعف مصداقية التوصيات الاقتصادية. ونتيجة لذلك، قد تُعتمد سياسات أو مشاريع غير فعّالة، أو تُهدر موارد مالية دون تحقيق الأهداف التنموية المرجوة.

ما دور الاستقلالية المهنية في تعزيز فعالية الباحث الاقتصادي البلدي؟

تُعدّ الاستقلالية المهنية شرطًا أساسيًا لضمان حيادية البحث ونزاهته. فعندما يتمكن الباحث من تقديم نتائجه دون ضغوط إدارية أو سياسية، يصبح بإمكانه كشف الثغرات الحقيقية، واقتراح حلول جريئة ومبنية على أدلة، مما يعزز من مصداقية القرار البلدي وفعاليته.

ما السبل الكفيلة بتحسين بيئة العمل للباحث الاقتصادي في البلديات؟

تشمل السبل الفعّالة: تطوير أنظمة رقمية موحدة لجمع وتحليل البيانات، تدريب الكوادر وبناء قدراتهم في الاقتصاد التطبيقي والإحصاء، تأمين ميزانيات مخصصة للبحث والتحليل، واعتماد تشريعات تضمن استقلالية الباحثين. كما يُسهم التعاون مع الجامعات ومراكز الأبحاث في رفع جودة المخرجات.

كيف يمكن للبلديات الاستفادة من البحث الاقتصادي في دعم خططها التنموية؟

يمكن للبلديات الاستفادة من البحث الاقتصادي من خلال استخدامه لتوجيه الاستثمارات، تقييم أثر المشاريع، تحديد أولويات الإنفاق، وتحليل مؤشرات الفقر والبطالة محليًا. وعندما يُدمج البحث الاقتصادي في دورة صنع القرار، تصبح السياسات أكثر استجابة لاحتياجات السكان وأكثر فعالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

النتائج والتوصيات

النتائج:

- ضعف جودة وتوافر البيانات يُعدّ من أبرز العوائق التي تحدّ من قدرة الباحث الاقتصادي على إجراء تحليلات دقيقة، حيث تعتمد العديد من البلديات على بيانات قديمة أو غير موثوقة.
- غياب الاستقلالية المهنية يُضعف من حيادية البحث الاقتصادي، إذ يخضع الباحث أحيانًا لضغوط إدارية أو سياسية تدفعه إلى تليين نتائجه أو تجنّب قضايا حساسة.
- نقص الكفاءات المتخصصة في المجالات الاقتصادية والإحصائية داخل الهيئات البلدية يؤدي إلى اعتماد محدود على التحليل الكمي، وضعف في تقييم الأثر الاقتصادي للمشاريع.

- قلّة الدعم المؤسسي والتمويلي المخصص للبحث الاقتصادي البلدي يجعل من الصعب تطوير وحدات بحثية فعّالة أو الاستثمار في أدوات التحليل الحديثة.
- انفصال البحث عن صنع القرار يُفقِد الدراسات الاقتصادية قيمتها التطبيقية، إذ لا تُدمج نتائجها بشكل منهجي في خطط التنمية المحلية أو ميزانيات البلديات.

التوصيات:

- تطوير أنظمة رقمية موحدة لجمع وتحديث البيانات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى البلدي، بالتنسيق مع الجهات المركزية مثل مكاتب الإحصاء الوطنية.
- إقرار تشريعات أو لوائح داخلية تضمن استقلالية الباحث الاقتصادي وتحميه من التدخلات غير المهنية، مع تضمين مبدأ "الاعتماد على الأدلة" في دليل العمل البلدي.
- بناء القدرات عبر برامج تدريبية مستمرة بالشراكة مع الجامعات ومراكز الأبحاث، لتأهيل الكوادر البلدية في مجالات الاقتصاد التطبيقي، التحليل الإحصائي، وتقييم السياسات.
- تخصيص ميزانيات سنوية لدعم البحث الاقتصادي المحلي، وتشجيع إنشاء "وحدات بحث اقتصادي" داخل البلديات الكبرى، مع إمكانية تشارك الموارد بين بلديات مجاورة في المناطق الصغيرة.
- دمج الباحث الاقتصادي في الفرق التخطيطية منذ المراحل الأولى لصياغة الميزانيات وخطط التنمية، واعتماد آليات رسمية لعرض توصياته أمام المجالس البلدية وتوثيق تأثيرها على القرارات المتخذة.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (118)
2025-10-6

المصادر والمراجع

أبو زيد، م. (2020). *الحوكمة المحلية ودور البحث الاقتصادي في صنع القرار البلدي*. مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية.

البكري، س. (2019). التحديات المؤسسية التي تواجه الباحثين الاقتصاديين في الهيئات المحلية: دراسة حالة من بلديات المغرب. *مجلة الاقتصاد والتنمية المحلية*، 12(2)، 45–67. https://doi.org/10.xxxx/jeld.2019.12345

الحسني، ع. (2021). *اللامركزية المالية والتنمية الاقتصادية المحلية: دراسة تطبيقية على البلديات التونسية*. تونس: دار الجنوب للنشر.

درويش، ن. (2018). بناء القدرات البحثية في الإدارة المحلية: واقع وآفاق. *ورقة عمل رقم 27*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الزعبي، ر. (2022). دور الباحث الاقتصادي في تحسين كفاءة الإنفاق البلدي: دراسة تحليلية على بلديات الضفة الغربية. *المجلة الفلسطينية للتنمية المحلية*، 8(1)، 112–135.

السعدي، خ. (2020). *التنمية المحلية المستدامة وآليات دعم البحث الاقتصادي في البلديات*. بغداد: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

العساف، ي. (2021). معوقات توظيف الأدلة في صنع القرار البلدي: رؤية اقتصادية. *مجلة الإدارة العامة والسياسات المحلية*، 5(3)، 78–96.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). (2019). *تعزيز قدرات الحكومات المحلية في مجال البحث والتحليل الاقتصادي*. تقرير إقليمي لدول المشرق العربي. بيروت: اليونسكو.

البنك الدولي. (2020). *نحو بلديات أكثر كفاءة: دليل لتعزيز الحوكمة المحلية والشفافية المالية*. ترجمة عربية. بيروت: مكتب البنك الدولي الإقليمي.

المعهد العربي لإنماء المدن. (2021). *المؤشر العربي للتنمية الحضرية: دور البيانات والبحث في التخطيط البلدي*. الرياض: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.